ترحيب واسع بتوجيهات الرئيس هادي لرفع الغبن عن سعر الغاز اليمني المسال

المخلافي : سعر الغاز اليمني المسال لا يوازي سعر برميل النفط عالميا

لاقت توجيهات الرئيس هادي بتعديل أسعار الغاز المسال ورفع الغبن الكبير الذي عاناه اليمن من جراء بيعه بثمن بخس ، ترحيباً واسعاً لدى كافة شرائح المجتمع نظراً لتكبد البلد خسائر اقتصادية كبيرة ولابد من وضع حد لهذه الحالة والعمل على تصحيح سعر الغاز المسال كما هو الحال في الأسواق الدولية.

وأكدوا على أهمية هذه الخطوة الهامة وإمكانية انعكاسها بشكل ايجابي في زيادة عوائد اليمن من تصدير الغاز وبالتالي تمويل رفد خزائن الدولة بإيرادات تساعد على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية التي يمكن ان تساهم في التخفيف من الفقر والبطالة.

ويعتبر خبراء اقتصاد إطلاق مشروع الغاز الطبيعي المسال اكبر مشروع اقتصادي في تاريخ اليمن المعاصر، نقطة تحول هامة ومحطة رئيسية في مسار الاقتصاد الوطني الذي يحتاج لدفعة نمو قوية وكذا دخول اليمن نادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم.

وكان الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية قد وجه أمس وزارة النفط والمعادن بالعمل بكل الجهود من اجل تصحيح الأسعار الخاصة بالغاز المسال كما هو معمول به بالأسواق الدولية دون انتقاص وذلك بدءا من مطلع العام القادم.

استطلاع / محمد راجح

الرئيس عبد ربه منصور هادي شدد في توجيهاته وزارة النفط على ضرورة بذل الجهود من اجل فتح أبواب الاستثمار في الحقول النفطية الجاهزة والمحددة للعمل وإجراء الاتصالات والتفاهم من اجل رفع الإنتاج في حقول النفط والعمل بحقول جديدة من اجل تنمية الاقتصاد اليمني خصوصا في هذه الظروف التي يعاني منها الاقتصاد من تذبذبات تؤثر على مسيرة التنمية والإنتاج والعمل

ويؤكد وكيل وزارة النفط شوقي المخلافي على أهمية توجيهات رئيس الجمهورية بتصحيح الأخطاء السابقة في الاتفاقيات المجحفة بحق القطاعات الاقتصادية اليمنية الواعدة .

ويقول المخلافي أن الاتفاقية السابقة كان فيها إجحاف بحق اليمن وبالتالي لابد من اتخاذ كل الخطوات والإجراءات لتعديل وتصحيح الأسعار .

ويشدد على أهمية الغاز كقطاع واعد ينبغي استغلاله بشكل امثل بما ينعكس بأثر ايجابي على المستوى الاقتصادي والتنموي .

جهود

يؤكد المخلافي أن وزارة النفط ستعمل جاهدة مع الشركات المعنية للتفاوض معها حول تعديل الأسعار .

ويقول المخلافي : تحكمنا الاتفاقيات الدولية ولكن هناك بعض النصوص التي تمكن من إعادة التقييم مع بعض الأطراف الموقعة على الاتفاقيات كل خمس سنوات .

ويشير إلى الإجحاف والغبن في الأسعار الحالية ، حيث يتم بيع مليون وحدة حرارية بحوالي 3.2 دولار ارتباطا بسعر البرميل الذي كان يباع بنحو 40 دولارا، لكن سعر البرميل ارتفع منذ العام 2009م إلى أكثر من 100 دولار للبرميل .

ويؤكد على أن هناك إرادة سياسية قويه لإعادة النظر في كل الاتفاقيات بهدف تمكين اليمن من استعادة حقوقها في القطاعات النفطية والغازية .

ويوضح أن عملية تحديد العائدات ستتم بناءً على التعديل الذي يمكن أن يطرأ على الأسعار ، حيث يصل سعر المليون وحدة حرارية من الغاز في الأسواق العالمية إلى أكثر من 13 دولار .

ويشير إلى أن وزارة النفط ستعمل جاهدة على تعديل الأسعار في اقرب وقت القطاع الواعد بصورة مثلى لرفد ودعم الاقتصاد الوطني الذي يمر بوضعية تتطلب البحث عن موارد متعددة والاستفادة من الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها اليمن.

مورد سيادي

يمثل الغاز موردا سيادي آخر ينبغي على اليمن الاستفادة القصوى منه في دعم الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

وبحسب أستاذ إدارة الأعمال بصنعاء الدكتور جلال المسني فأن الفترة القادمة تتطلب تنويع الإيرادات وتوسيع هيكل الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على مورد وحيد ويعاني محدودية الإيرادات وشحة مصادر الدخل.

ويثمن المسني توجيهات رئيس الجمهورية في تصحيح العديد من الاختلالات في المنظومة الاقتصادية اليمنية ومنها الاتفاقيات المجحفة في بيع العديد من الثروات الطبيعية المستخرجة بأسعار رخيصة لا توازي أدنى مستوى للأسعار العالمية.

وبحسب الدكتور جلال فأن ما تتمتع به اليمن من احتياطيات كبيرة من الغاز المسال تعتبر غنية بالموارد التي يمكن استغلالها وإحداث دفعة قوية للاقتصاد الوطني وزيادة النمو خلال الفترة القادمة.

ويتطرق للجولة التي قام بها الرئيس هادي نهاية العام الماضي في أوروبا والتي شملت فرنسا حيث شكلت دفعة قوية لاستثمار هذا المورد الاقتصادي الهام بعد النجاح الكبير لجهود الرئيس والتوصل لاتفاق مع شركة توتال الفرنسية على تعديل أسعار الغاز المصدر للخارج .

> **مليون وحدة حرارية من الغاز اليمني تباع بـ 3,2 دولار فيما السعر العالمي يتجاوز 13 دولار**

ويوضح انه من المتوقع انعكاس هذه الخطوة الهامة بشكل ايجابي في زيادة عوائد اليمن من تصدير الغاز وبالتالي تمويل رفد خزائن الدولة بإيرادات تساعد على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في التخفيف من الفقر والبطالة.

ويشدد على أن اليمن تعاني من ضائقة اقتصادية وتردي حاد في الأوضاع المعيشية وتأخر استيعاب التمويلات الخارجية للمانحين وبالتالي لابد من إيجاد الوسائل الكفيلة بدعم الاقتصاد الوطني وإيجاد موارد بديلة .

مشروع هام

يعتبر خبراء اقتصاد إطلاق مشروع الغاز الطبيعي المسال اكبر مشروع اقتصادي في تاريخ اليمن المعاصر، نقطة تحول هامة ومحطة رئيسية في مسار الاقتصاد الوطني الذي يحتاج لدفعة نمو قوية وكذا دخول اليمن نادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم.

واستغرق إنشاء المشروع البالغ كلفته 4.5 مليار دولار.

> **خبراء : الغاز مورد سيادي ينبغي على اليمن الاستفادة القصوى منه**

وتصل كمية الإنتاج الكلية للمشروع إلى 6.7 مليون طن متري سنويا، وسيتم تصدير نحو 2500 ناقلة غاز خلال الخمس والعشرين عاما القادمة بمعدل يتراوح بين 100 إلى 105 ناقلات كل عام،وسيساهم المشروع في رفد الإيرادات بحوالي 30 - 50 مليار دولار.

ويشير الخبراء إلى أن هناك مؤشرات على أن الغاز الطبيعي مُبشر وقد يصبح مصدرا مهما للعائدات في المستقبل،لكن يجب الحرص على ألا يلعب دورا مماثلا للنفط، فيتسبب في خنق التنمية وجهود تنويع الاقتصاد.

ويحتاج اليمن في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن إلى مساندة كبيرة خاصة وغير معتادة، على الصعيدين المالي والتقني وتمويلات مناسبة لمشاريع التنمية الاقتصادية وخلق بيئة جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والخارجية.

ويشكل النفط حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي ونحو ثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية و90% من الصادرات، الأمر الذي يؤكد أهمية توجه اليمن خلال الفترة القامة للبحث عن موارد إضافية جديدة مثل مشروع الغاز الطبيعي المسال بهدف تنويع مصادر الاقتصاد.

رأي اقتصادي

مخاطر تناقص المياه

ليس بخاف على واضعي السياسة المائية في بلادنا أن اليمن تعاني من نقص حاد نتيجة الاستنزاف الجائر والكبير لري وزراعة شجرة القات التي تستهلك النسبة الأكبر من المياه المخزونة في باطن الأرض.

كما أن ندرة الموارد المائية في اليمن يعتبر من التحديات والصعوبات الجمة التي تواجه عمليات التنمية والنمو الاقتصادي في ظل تزايد أعداد السكان وتصاعدها يوماً بعد يوم ونقص وشحة الموارد المائية في جوف الأرض وطبيعة اليمن الصخرية وغياب ينابيع المياه والأنهار والبحيرات وفي ظل الدعوات المستمرة لترشيد المياه والاهتمام المتواصل بقطاع المياه والجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة والتي كان آخرها المؤتمر العلمي والعملي الذي انعقد في مدينة تعز باعتبارها منطقة منكوبة مائياً لمناقشة الصعوبات والتحديات التي تواجه كافة المدن اليمنية بصفة عامة ومدينة تعز والمناطق المجاورة لها بصفة خاصة نتيجة نضوب المياه الجوفية وقلة الأمطار الموسمية، ومما سبق يتضح لنا جلياً أن كافة المدن اليمنية تواجه المزيد من التحديات والصعوبات الجمة وتتمثل في الزيادة المهولة في النمو السكاني والذي من المتوقع أن يصل عام 2025م إلى ثلاثة وأربعين مليون نسمة وهذا الارتفاع سوف يفاقم المشكلة ويؤدي إلى زيارة معدل الاستهلاك بالإضافة إلى ضرورة لجوء بلادنا إلى تحلية مياه البحر كما سوف يحصل لتغذية مدينة تعز والمدن والقرى المجاورة لها والتكاليف تصل لتحلية المتر المكعب الواحد إلى ألف ومائتين وخمسة وستين ريالا تقريباً كما أن تزايد الطلب واستنزاف الموارد المائية الجوفية غير المتجددة وبعد أماكن المياه الجوفية الصالحة للشرب تمثل تحديات أخرى وحتى يتم تلاشي ولو جزء يسير من تلك التحديات والصعوبات والمشاكل يتوجب على الحكومة ضرورة استخدام المياه المبتذلة بعد تكريرها وعن طريق التقطير وليس الغمر وإقامة المزيد من الحواجز والسدود لحفظ مياه الأمطار والقيام بالتوعية المستمرة عن طريق الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة ومختلف الوسائل حتى يتم تغيير نمط استهلاك المياه وعدم تروية الأراضي الزراعية بالمياه النظيفة من أجل بناء اقتصاد مائي تنموي وسياسة مائية لها فعاليتها ونتائجها الإيجابية ولمصلحة الوطن وجميع فئات المجتمع.

د.أحمد إسماعيل البواب

Email Ahmed albauab @hot mail. com

ورشة عمل بعدن في مجال المبادرة الطوعية لحالات الأزمات

عدن / سبأ

نظم مكتب الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين لمحافظات عدن - لحج - إب والرعاية الاجتماعية بالتعاون مع البرنامج الفني الألماني جي - أي - زد ورشة عمل في مجال المبادرة الطوعية لحالات الأزمات.

وهدفت الورشة إلى تعريف 38 مشاركاً من محافظات عدن ولحج وأبين وتزويدهم بدروس ومعلومات علمية حول الأساليب المتبعة في التعريف بمفهوم الأزمات المسلحة والطبيعية، وجوانب المبادرة الطوعية والإنسانية ذات الصلة بالإيواء وتقديم المساعدات المطلوبة من الغذاء والخيام والدواء وتأمين احتياجات المتضررين منها إلى جانب القيام بأعمال الحصر الذي يساعد في توفير قاعدة بيانات مستوفاة عن الحالات المتضررة جراء النزوح، بالإضافة إلى القيام بتطبيقات عملية حول الطرق المتبعة لنظام الإيواء وتقديم المساعدات وجوانب تخفيف المعاناة الاجتماعية والنفسية للحالات المتضررة.

نظرا لشهرته وجودته العالية:

قيمة صادرات العسل اليمني ترتفع إلى 2.5 مليار ريال

كتب/أحمد الطيار

ارتفعت قيمة صادرات بلادنا من العسل اليمني العام الماضي 2012م إلى مليارين و470 مليون ريال مقارنة بمليار و780 مليون ريال في 2011م.

وبحسب بيانات إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء فقد تراجعت الكميات المصدرة من العسل اليمني من 837 طنا في 2009م إلى 792 طنا فقط في 2012م بسبب ارتفاع كمية الاستهلاك المحلي حيث تزايد الطلب عليه بقوة لدى الطبقة الغنية والمتوسطة.

ورغم تراجع كمية صادرات العسل للسوق السعودي فلازال المستهلكون السعوديون يفضلون العسل اليمني ويعتبرون الوجهة الأولى للعسل اليمني حيث استأثرت بـ558 طنا بقيمة مليار و53 مليون ريال مقارنة 670 طنا في العام السابق.

وجاءت الاسواق الامارتية في المرتبة الثانية في استيراد العسل اليمني وبلغت الكميات المصدرة لها 139 طنا ونصف الطن بقيمة 114 مليون ريال رغم أن هذه المرتبة كانت للاسواق العمانية التي تراجعت للمرتبة الخامسة .

وبلغت الكميات المصدرة من العسل اليمني إلى الكويت 19 طنا بقيمة 53 مليون يليها قطر واستقبلت 12 طنا بقيمة 32 مليون ريال وتم تصدير العسل ايضا للاردن وعمان بقيمة 8 ملايين ريال.

ويعرف العسل اليمني بأنه عالي الجودة عالمياً، ويحظى بشهرة واسعة في الداخل والخارج ويعده الكثيرون دواء ومقويا ومنشطا حيويا ومغذيا مما جعل سوقه يتوسع يوما بعد يوم ما أثمر في ارتفاع أسعاره جدا حيث جاء في دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأن معطيات الأغذية والزراعة الدولية (FAO) تشير إلى أن متوسط سعر تصدير كيلو جرام العسل الطبيعي على نطاق التجارة الدولية يعادل 1.03 دولار في حين أن العسل اليمني وخاصة السدر الخالص صدر بواقع 68.39 دولاراً للكيلو جرام الواحد.

وحسب البيانات فقد استوردت اليمن عسلا من الولايات المتحدة بقيمة 173مليون ريال وبلغت الكميات المستوردة 567طنا ، ومن ألمانيا 176طنا بقيمة 47 مليون ريال وأثيوبيا 17طنا بقيمة 10 ملايين ريال ومن السعودية 45 طنا بقيمة 14 مليون ريال ومن تركيا 22طنا بقيمة 6 ملايين ريال.

وقد شهدت تربية النحل في اليمن خلال الخمس عشرة سنة الماضية توسعًا كبيرًا وأصبحت اليوم تمثل ركيزة مهمة في الإنتاج الزراعي الاستثماري المدر للربحية،وبحسب إحصائية زراعية فقد وصل عدد طوائف النحل في بلادنا إلى أكثر من مليون طائفة فيما وصل عدد النحالين إلى 16.500 نحال وفي الوقت ذاته اعتبر قرار مجلس الوزراء رقم (77) لسنة 2003م العسل ضمن المحاصيل الاستراتيجية الخمسة، وحثت على الاهتمام بتنميته وتطويره.

وكدليل على جودة وفائدة العسل اليمني توصل بحث علمي للباحث سعيد عمر فرج، من قسم وقاية النبات بجامعة عدن، إلى أن العسل اليمني وخاصة منه العسل ذي المصدر الزهري، له تأثير ايجابي على وظائف الكبد حيث يساعد على تحسين الصورة الليبيدية في الدم، ويرجع السبب في ذلك أن العسل اليمني يحمل أعلى المواصفات والمقاييس العالمية .

وكتصنيف علمي للعسل اليمني يأتي عسل السدر أو مايعرف باليمن بالعلب في المرتبة الأولى من حيث الشهرة والجودة العالمية حيث يستخرجه النحل من زهور أشجار السدر ويمتاز بمذاقه اللذيذ ونكهته الطيبة، وهو لزج.

كما يتميز عسل السدر الخالص انه لا يتجمد أو يتبلور وتزهر أشجار السدر في موسمين، الموسم الرئيسي في شهر (أكتوبر) من السنة، عسل السدر خالصاً وذا قيمة عالية جدا، حيث لا يختلط به أي نوع من الأزهار ويمتاز بجودته العالية جدا، أما الموسم الثاني فهو في شهر يوليو من كل عام ويكون عسل السدر في عمد ووادي بن علي وكذلك في منطقة شبوة مثل وادي جردان وبيحان وفي مارب في منطقة حريب وفي العصيمات في منطقة حرف سفيان والعشر والقفلة في منطقة حجة بني قيس والخميس وسارع ويتواجد في مناطق كثيرة من جبال ووديان، كما يستخدم عسل السدر في علاج عدد من الأمراض أهمها القرحة، والربو، والالتهابات، والسرطان، والضعف الجنسي.

ويعد عسل السمر أو مايعرف شعبياً بـ(الطلح) والذي يستخرجه النحل من زهور أشجار السمر وهي أشجار شوكيه تنتشر بشكل كبير في حضرموت وبعض المناطق الجبلية مثل (صنعاء، وإب) في المرتبة الثانية، ويمتاز عسله بمذاقه الحار ولزوجته المتوسطة وهو ذو لون احمر يميل إلى السواد وتزهر أشجاره في شهر ابريل من كل عام، ويستخدم في علاج أمراض الكبد، وأمراض البرد، وفقر الدم، والملاريا، والتيفود، والسكر.

وفي المرتبة الثالثةً يأتي عسل السلم أو مايعرف شعبياً بعسل الشوكة، ويستخرج عن طريق النحلة من أزهار أشجار السلم التي تتواجد غالباً في منطقة تهامة على واحل البحر الأحمر (غرب اليمن) وهي أشجار شبه صحراوية وتزهر في شهر مارس من كل عام.

أما في المرتبة الرابعة فيأتي عسل الرمّ وهو العسل الجبلي الأبيض الذي يستخرجه النحل من زهور عدة شجيرات وحشائش جبلية، ويعرف بتجمده السريع حتى يصبح كالسكر وهو ذو قوه علاجية فعالة ضد الكثير من الأمراض وتزهر أشجاره في شهر سبتمبر من كل عام.

كما توجد أنواع كثيرة من العسل اليمني مثل عسل العمق والكلح والصال والعسق والفتد والحبضه والضهية لكنها غير معروفة نظرا لندرتها.

ويرجع تنوع العسل اليمني وتعدد ألوانه إلى التنوع المناخي من منطقة إلى أخرى وإلى تنوع الغطاء النباتي للبلاد من مكان إلى آخر وحسب الباحثين فإن اليمن مشهورة باختلاف مناخها وتنوع أشجارها وهناك أنواع كثيرة بعضها مشهورة وأنواع ليست مشهورة كعسل السدر والسمر والضباء والسلام رغم أنها أكثر جودة وأكثر فاعلية من غيرها وذلك لندرتها ومحدودية إنتاجها.